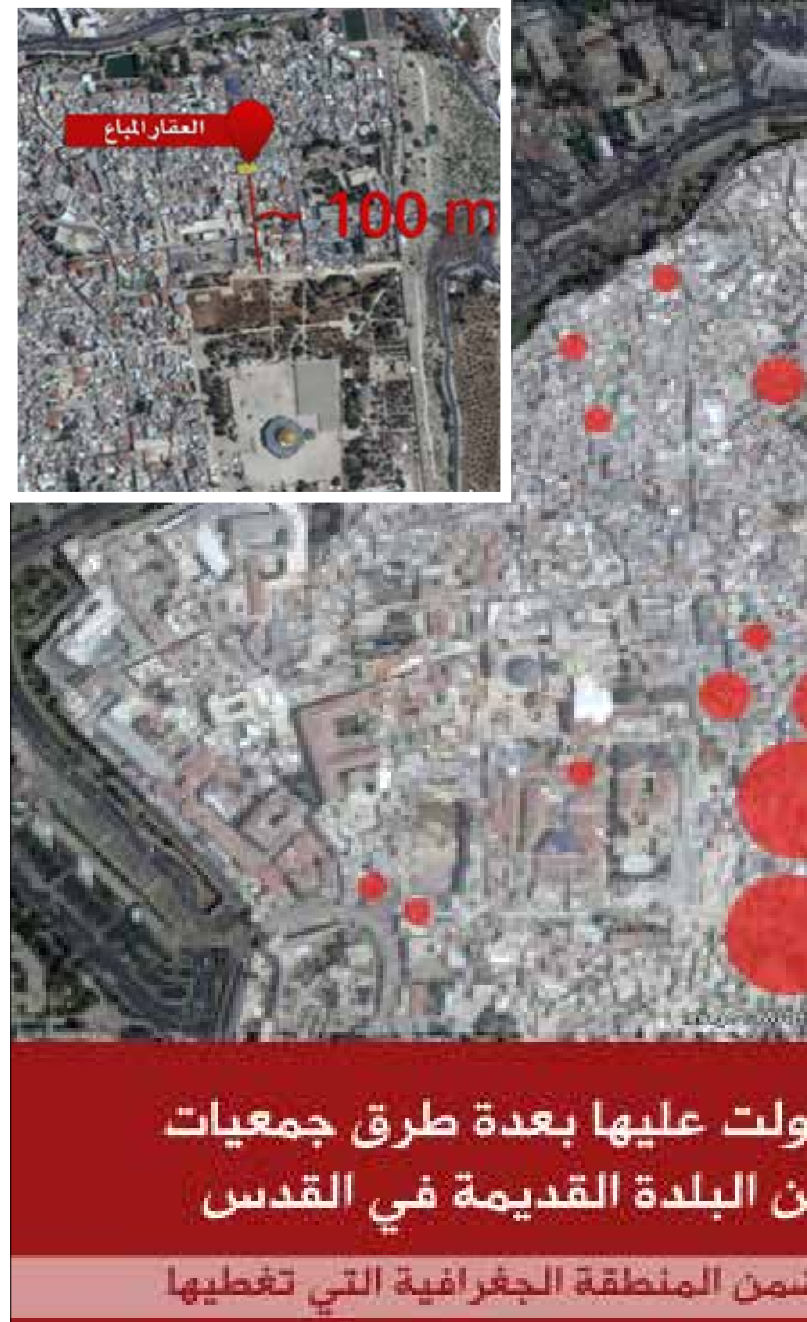


الصعوبات اللامتناهية، وبيادر اولئك إلى «تعزير» الصمود المقدسي بطريقتهم التي تلبى الهدف الإسرائيلي، أي تحويل المدينة المحتلة إلى عاصمة إسرائيلية ديموغرافيا... لعل ذلك ينهي أحد أهم الملفات العالقة في طريق التسوية، أو قل بيع ما تبقى من فلسطين



اللافت أكثر أن البحث عبر «غوغل مابز» لم يظهر الشركة قائمة في العنوان المقدم إلى الترخيص (معسكر آل نهيان)، ولا حتى في العنوان المذكور في العقد بينها وبين المسلمين، فضلا على أن البحث في «دليل أبو ظبي التجاري الإلكتروني» أظهر أن «الثريا» بلا موظفين ورأسمالها المعلن هو صفر! كما إن البحث عن ضاحي (محمد حمد) الثميري، وعبدالعزیز (محمد محمد راشد) الرميلى، اللذين سجلت الشركة باسمهما، لم يظهر أي سيرة ذاتية بارزة، أو وجودا على الإنترنت (انظر التحقيق الثالث بعنوان: ما بين «ثريا الدحان» و«إمبراطورية الثريا» الأمنية).

برغم ذلك، فإن العقد المشار إليه بين المسلمين وشركة «الثريا» (الوثيقة الثالثة)، يحمل التفاصيل نفسها الخاصة بالعقار قيد البيع (البلدة القديمة العقار رقم 1015 صفحة 3035)، كما أنه يسبق عقد البيع بين المسلمين والعائلة المقدسية صاحبة العقار. كذلك فإن عنوان الطرف الأول (المسلمين) صار في عقدي البيع، مسجلا في القدس، لدى المحامي إياد حبيب الله (شارع ابن بطوطة بناية 14) وليس في الخليل (مكان الترخيص)، أي إن هناك توكيلا أعطي لمكتب المحاماة من أجل إتمام عملية البيع من أولها حتى آخرها، كما أن المسلمين لم يرد أن يظهر للطرف المقابل أنه يشتري باسم شركته، بل باسمه الشخصي. أيضا، المبلغ المقدم ثمن للعقار، 2,5 مليون دولار أميركي، هو الرقم نفسه المتفق عليه في العقد مع العائلة المالكة.

عملية البيع

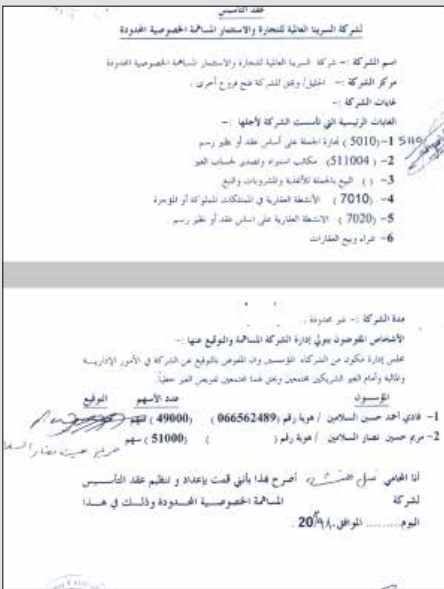
إذاً، وبينما كان المستوطنون يقتحمون الشقق التي اشتروها في وادي حلوة في سلوان (2014/10/2)، بأموال إماراتية وفق تصريح نائب رئيس «الحركة الإسلامية»، كمال الخطيب، وفيما كانت تدور العمليات لتسريب شقق وبنائات أخرى، كان العمل يجري على قدم وساق لتوقيع عقد البيع بين المسلمين وعائلة جودة (الحسيني)، كما يظهر عقد البيع (الوثيقة الخامسة) الموقع بين الطرفين في الخامس من تشرين الثاني 2014.

يقول عقد البيع في هذه الوثيقة، إن كلا من لمياء جودة، وابنها أديب جواد جودة (يحملان أرقام هوية القدس)، باعا قطعة أرض في البلدة القديمة في القدس (سجل 1015 صفحة 3035) إلى فادي المسلمين، وعلى هذه الأرض مبني مكون من ثلاث طوابق يحده من الشمال بيت فتح الله جودة ومن جهتي الجنوب والغرب طريقان، ومن الشرق «ورثة محمد بامية»، وفي الطابق الأول منه صيدلية والثاني مؤسسة «صندوق المرضى» الإسرائيلية، والاتحان مستأجران، وذلك بالاستناد إلى «حصر إرت» عن «المرحوم أديب عبد القادر جودة». وتُمن العقار بمبلغ 2,5 مليون دولار يُقدم على دفعتين، مع تحمل كل طرف الضرائب الموجبة عليها، خاصة الطرف الثاني (عائلة جودة) الذي يجب أن يدفع ضريبة «الأرثونا» لبلدية الاحتلال في القدس، ثم انتهى العقد بتوقيع الابن أديب.

من هنا تستجد ثلاثة أسئلة: ماذا حل بالمبنى المذكور وما الغرض من بيعه إلى شركة إماراتية تعمل في مجال الاستشارات الأمنية والإنقاذ ومكافحة الإرهاب؟ ومن هي لمياء (درويش) جودة ومن هو ابنها أديب جواد جودة (الحسيني)، وما

وبرئيس الوزراء السابق سلام فياض (2008)، ثم بدأ شن هجوم لاذع على عباس تحديدا، بعدما بات من «رجال محمد دحلان». هذا يطرح السؤال رقم واحد: كيف أعطي المسلمين مجالا لتأسيس شركة وترخيصها في الوقت الذي وصل الخلاف فيه إلى أشده مع السلطة، بل رأسها؟ سؤال ثان تطرحه الوثيقة الثانية، التي تظهر أنه في السادس والعشرين من الشهر نفسه (أيلول 2013)، مُنح المسلمين، فادي ومريم، ترخيص عمل لدى السلطة (صادر عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني)؛ فالمسافة الزمنية ما بين التأسيس والتسجيل، 16 يوما، قصيرة جدا، مقارنة بما تحتاجه جمعية خيرية، فضلا على أن تكون شركة تجارية، للحصول على تسجيل، قد يمتد إلى ثلاثة أشهر في حال كان صاحبها أجنبيا، بعد التحري والتدقيق والإجراءات الروتينية. أما السؤال الثالث، فهو: كيف يُمنح الترخيص لشخص يقدم نفسه على أن عنوانه هو بئر السبع (فلسطين المحتلة) ويحمل جنسية فلسطيني الـ48 ومهنته «تاجر» وهو يقيم في الولايات المتحدة منذ كان عمره 14 سنة، ولا يحمل أي عضوية تجارية فلسطينية؟ علما بأنه يحتاج وفق القانون الفلسطيني إلى موافقة أمنية خاصة ليفتح شركة مرخصة في المناطق التابعة للسلطة. بل كيف يحصل على هذه الموافقة في ظل «حرب» معلنة على السلطة

1 تأسيس شركة «السرينا»



2 ترخيص شركة «السرينا»



3 التنازل للشركة الإماراتية



4 الرخصة التجارية لـ «الثريا» في أبو ظبي

